تقرير الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية المعنية بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠

نيويورك، ٢٩–٣٠ يونيو ٢٠١٧

تم تجميعه في١١ يوليو ٢٠١٧

المقدمة

يلخص هذا التقرير النتائج الرئيسة لمداولات الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية المعنية بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ الذي عقد في مقر الأمم المتحدة (نيويورك، ٢٩ – ٣٠ يونيو ٢٠١٧) ويحدد الخطوات التالية التي يتعين على اللجنة التوجيهية ومختلف مجموعات العمل تنفيذها، وتم تنظيم هذا الاجتماع ليتضمن المحاور التالية:

١. الدعم الإقليمي لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠
٢. دروس السياسات واستراتيجيات التنفيذ
٣. تمويل التعليم
٤. المراجعة والرصد والإبلاغ
٥. الدعوة والاتصال
٦. اجتماعات اللجنة التوجيهية

يرجى ملاحظة أنه سيتم إعداد تقرير أشمل، لتوسيع نطاق التداول، استنادا إلى المدخلات الواردة من المكتب ومختلف مجموعات العمل.

المرئيات الوطنية والإقليمية بشأن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠

يكمن أساس الهدف الرابع في أن يتم تنفيذه على المستوى القُطري، وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسة لترجمة الأهداف العالمية إلى معايير وطنية قابلة للتحقيق وتطوير الاستراتيجيات المناسبة وتنفيذها، وقد أتاحت جلسة النقاش هذه فرصة لدراسة صياغة الهدف الرابع في مجموعة مختارة من السياقات الوطنية والإقليمية، وقدم ممثلو الدول الأعضاء العروض نيابة عن أربع مجموعات إقليمية هي: بوليفيا للمجموعة الثانية، وكينيا للمجموعة الخامسة (أ)، وبنغلاديش نيابة عن البلدان التسعة، وفرنسا للمجموعة الأولى، وقدم مكتب التربية العربي لدول الخليج أيضا مداخلة موجزة نيابة عن المجموعة الخامسة (ب)، وقدمت العروض تفصيلا لمختلف الأنشطة التي تمت منذ اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة.

كما تم مناقشة الفرص والإجراءات والتحديات التالية:

١. تعد مسألة **التنسيق والشراكة الفاعلة والاتساق والمواءمة** ضرورية على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء، وفي العديد من السياقات، دعا الهدف الرابع الحكومات إلى إقامة **شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين** داخل قطاع التعليم وخارجه.

٢. تم تنظيم عدد كبير من **المشاورات الإقليمية والوطنية** منذ اعتماد الهدف الرابع[١]؛ وقد خلقت المشاورات الإقليمية فهما إقليميا للهدف الرابع، وصممت خارطة طريق إقليمية للتنفيذ، وقدمت توصيات بشأن الآليات الإقليمية للتنسيق والشراكات والاستعراض والمتابعة. كما درست المشاورات القُطرية التحديات والأولويات الوطنية لسياسات التعليم في ضوء الهدف الرابع وإعداد الخطوات التالية للتنفيذ، ونظمت بلدان كثيرة أيضا مشاورات تقنية وموضوعية.

٣. تم اعتبار **الفجوة المالية** من ضمن التحديات الرئيسة التي تهدد تنفيذ الهدف الرابع في العديد من البلدان (البلدان التسعة، المنطقة العربية).

[١] بحلول يونيو ٢٠١٧، تم تنظيم ٤٤ اجتماعا إقليميا و ١٢٦ اجتماعا وطنيا بشأن الهدف الرابع.

٤. ينبغي أن يظل **الهدف الأسمى لجدول أعمال الهدف الرابع هو أن يكون خاليا من أي نواقص** مع التركيز على قضايا الدمج والإنصاف والمساواة بين الجنسين والجودة والتعلم مدى الحياة.

٥. تم التأكيد على أهمية وجود **معلمين مؤهلين** تأهيلا جيدا ومدربين ومتحمسين **ومدراء مختصين** للحصول على تعليم جيد (فرنسا – "مدرسون أكثر وأفضل").

٦. يتعرض التعليم في ظل النزاع أو الطوارئ للخطر في بلوغ غايات الهدف الرابع (المنطقة العربية)، كما تعد مسألة تعليم المهاجرين واللاجئين من المشاكل خاصة في أفريقيا وأوروبا.

الدعم الإقليمي لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠

استنادا إلى الاتفاق في الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية الذي عقد في (باريس، ديسمبر ٢٠١٦) الذي ينص على "تسخير الثروة المعلوماتية في الأنشطة والمبادرات المتخذة على المستوى الإقليمي كتعلم الأقران لدعم بناء القدرات من أجل تنفيذ الهدف الرابع"[٢]، أتاحت هذه الجلسة فرصة لدراسة دور المنظمات الإقليمية وقيمتها المضافة على نحو أوثق في تعزيز التنفيذ الفاعل للغايات والالتزامات المتعلقة بالهدف الرابع والرصد الإقليمي الناجع.

وتعد المنظمات الإقليمية منابر مهمة لتعلم الأقران، والمناقشات الاستراتيجية، والحفاظ على الالتزام السياسي، والاستفادة من البيانات والمعلومات الوطنية، ويعتبر المستوى الإقليمي أمرا حاسما للنجاح في تنفيذ الهدف الرابع لتطبيق الالتزامات العالمية بالتعليم على الصعيد الوطني، وعلاوة على ذلك، "تتقاسم المناطق سياقا تعليميا مشتركا ويمكنها تكوين وجهات النظر لتعكس القيم والأهداف والتحديات المشتركة""[٣].

[٢] تقرير اجتماع اللجنة التوجيهية الثانية، ص. ٦

[٣] "تعزيز التعلم من الأقران لسياسات التعليم من أجل الهدف الرابع: دور المنظمات الإقليمية"، ورقة تقرير الاجتماع العالمي للتعليم، ص. ٧

وقد ناقشت العروض التي قدمها كل من رابطة تنمية التعليم في أفريقيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة وزارات التعليم في جنوب شرق آسيا، ومنظمة الدول الأيبيرية الأمريكية مجموعة غنية من الأنشطة الحالية، وحددت الفرص وبعض التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمختلف الأنشطة الجارية التي تتكفل بها المنظمات الإقليمية، وبدورها التنسيقي والداعم كجزء من اللجنة التوجيهية، تم إعادة التأكيد على الإجراءات الرئيسة التالية:

١. *دعم الالتزام السياسي بأهداف والتزامات الهدف الرابع وتعزيزه*
٢. *متابعة تطورات التنفيذ على المستوى القُطري*
٣. *توفير فرص التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات*
٤. *ضمان الربط بين برامج التعليم الإقليمية والاستراتيجيات وأطر الرصد مع الهدف الرابع (بما في ذلك التنسيق والمواءمة)*

دروس السياسات واستراتيجيات التنفيذ

أهداف الجلسة

اعتماد مجموعة من التوصيات المقترحة للتعجيل بالتنفيذ الفاعل للهدف الرابع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ استنادا إلى استبيان سريع يحدد النجاحات والتحديات / الحواجز في تنفيذ الهدف الرابع والمداولات والمدخلات من أعضاء مجموعة العمل.[٤]

نتائج الاستبيان

أهداف التنمية المستدامة مدمجة ضمن صنع السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني

[٤] تجدر الإشارة إلى أنه في حين تم تلقي ٢٧ ردا من أعضاء اللجنة التوجيهية (ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية)، والمكاتب الإقليمية لليونسكو ومراكز التنسيق الإقليمية التابعة للجنة، فإن نتائج الاستبيان السريع ليست بأي حال من الأحوال شاملة وممثلة تمثيلا كاملا. ومع ذلك فهي توفر رؤى قيمة يمكن استخلاص توصيات شاملة بشأنها.

- تشير نتائج الاستبيان إلى أن الهدف الرابع مدمج في المساحات والأطر الإقليمية لصنع السياسات، ولا سيما من خلال الاجتماعات الوزارية الإقليمية، وإعداد خرائط الطريق الإقليمية[٥]، وإنشاء هياكل إقليمية تشبه اللجنة التوجيهية تهدف إلى التنسيق والدعم.

- على الصعيد الوطني، أتاحت أهداف التنمية المستدامة فرصة لاستعراض التشريعات والسياسات والخطط التعليمية، والشروع في إصلاحات هيكلية تتماشى مع الرؤية الشاملة والطموح في الخطة، ولوحظ أن جميع الدوائر الانتخابية قد شاركت في جهود تنمية القدرات لدعم تنفيذ الهدف الرابع.

<u>أظهر الاستبيان سلسلة من تحديات التنفيذ التالية:</u>

- التناقضات بين التشريعات الوطنية ورؤية الخطة وطموحها.
- الافتقار إلى التنسيق القطاعي والمشترك بين القطاعات.
- الافتقار إلى القدرات اللازمة للتنفيذ، بما في ذلك الثغرات في البيانات من أجل الرصد الكافي.
- عدم كفاية التمويل.
- إحراز تقدم ضئيل في توظيف المعلمين منذ اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة.
- تتعرض العديد من البلدان لخطر حدوث أشكال التمييز المتعددة، ولا سيما التمييز بين الجنسين وتعليم الفتيات والنساء، بالرغم من وجود توافق في الآراء بشأن المساواة بين الجنسين.
- العنف في المدارس: يجب حماية المدارس وضمان بيئات آمنة خالية من التمييز والعنف.
- خطر "تضييق جدول الأعمال" وإهمال مجالات معينة، مثل محو الأمية بين الشباب / الكبار والتعليم غير النظامي مما قد يؤدي إلى الفشل في بلوغ الهدف الرابع.
- في العديد من البلدان، أصبحت مشاركة منظمات المجتمع المدني أكثر صعوبة، وفي الواقع هناك حالات يحرم فيها الطلاب والناشطون من حقهم في الاحتجاج والتجمع.

[٥] أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا

الرسائل الرئيسة

أقرت ***اللجنة التوجيهية الرسائل الست التالية*** المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات التي اقترحتها مجموعة عمل السياسات والاستراتيجيات:

ا) **تعزيز الملكية الوطنية** لغايات الهدف الرابع والتزاماته وإطار العمل من خلال المشاورات الإقليمية والوطنية مع قيادة اليونسكو، وينبغي لهذه المشاورات أن تعزز الاستراتيجيات الإرشادية في إطار العمل، وأن تعزز وزارات التربية والتعليم إطار العمل لعام ٢٠٣٠ والهدف الرابع، وينبغي أيضا أن تسمح بتعزيز القيادة السياسية وتنسيق المهام (داخل القطاع وبين القطاعات) وأن تسمح بمشاركة شاملة من جميع أصحاب المصلحة.

أ- ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء أن تكون القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية للتعليم مستكملة ومتسقة مع خطة التعليم لعام ٢٠٣٠.

ب- ينبغي على *الدول الأعضاء* أن تعمل مع مستوياتها دون الوطنية على *نشر المعلومات والتدريب* للجهات الفاعلة ذات الصلة لضمان وصول خطة التعليم لعام ٢٠٣٠ إلى كل مكان من مجالات التعلم.

٢) **تعزيز التنسيق على مستوى قطاع التعليم**: ضمان التنسيق على مستوى القطاع لتنمية التعليم على المستوى الوطني / المحلي كما هو مطلوب من أجل تنفيذ خطة الهدف الرابع، وخصوصا ما يلي،

أ- ينبغي على *الدول الأعضاء* أن تضمن قيام إدارة أو هيكل حكومي، مثل وزارة التعليم –التي لديها القدرة والمشروعية لتحريك مجموعة الإدارات الوزارية– بتنفيذ غايات الهدف الرابع والأهداف التعليمية لأهداف التنمية المستدامة الأخرى، بقيادة تنسيق قطاع التعليم .

ب- ينبغي على *الدول الأعضاء* أيضا أن تعزز / تكيف أو تضع ترتيبات مؤسسية لضمان التنسيق والتخطيط والرصد على نطاق القطاع بحيث تتجاوز صلاحيات الإدارة / وزارة التعليم وحدها وتخلق شعورا بالملكية على مستوى جميع الجهات الفاعلة في مجال التعليم.

ت- ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء أن تكون مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالهدف الرابع في موقع مؤسسي بحيث تكون لها أحقية عقد مساهمات مجموعة واسعة من الإدارات الوزارية –ولا تقتصر على وزارة التعليم– وحشدها وتنسيقها.

ث- ينبغي على *الدول الأعضاء* أيضا إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني في هيكل الهدف الرابع ووضع سياسات التعليم على نطاق أوسع.

ج- ينبغي على *الدول الأعضاء* أن تعمل معا من أجل تعزيز الإجراءات المنسقة والمتسقة من قبل المنظمات الإقليمية، وينبغي أن تستفيد المنتديات الإقليمية من الفرص المتاحة للبلدان والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتوحيد جهودها من أجل تنفيذ خطة التعليم لعام ٢٠٣٠.

ح- ينبغي على *المنظمات الإقليمية* مواءمة خطط عملها وأهدافها لتتماشى مع الهدف الرابع.

خ- ينبغي على *اليونسكو* وشركائها تحديد الممارسات الجيدة وتبادلها وتيسير تعلم الأقران للتنسيق الفاعل. كما ينبغي على *الجهات المشاركة في عقد الاجتماعات* أن تنشئ آليات للحوار والتعاون فيما بينها على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل المضي قدما في تنفيذ الهدف الرابع.

٣) **النهج الوطنية لتكثيف التنفيذ:** ينبغي على *الدول الأعضاء* أن تنفذ غايات الهدف الرابع وفقا لسياساتها واحتياجاتها الوطنية، ومن الضروري أن تضمن الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها بتحقيق التعليم جيد النوعية للجميع والتعلم مدى الحياة، وكذلك التزامها بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على جميع مستويات وفروع التعليم والتدريب، وبذلك تشمل جدول الأعمال الكامل للهدف الرابع، وينبغي على *الدول الأعضاء* أيضا أن تضمن أن نهجها للهدف الرابع يأخذ في الحسبان الفجوات التي قد توجد في بعض المناطق المستهدفة والغايات التي يصعب تحقيقها.

٤) يطور الشركاء المعنيين **مواد إرشادية تقنية لدعم التنفيذ**: ينبغي أن يوفر *الشركاء المعنيين* مواد ملموسة / عملية مثل المبادئ التوجيهية لدعم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في الحوار التقني وإدماج الهدف الرابع في سياسات وخطط التعليم على نحو ناجع، ومساعدة البلدان على إعطاء الأولوية لإدماج غايات الهدف الرابع وتعميمها وفقا لسياقاتها الوطنية. ينبغي على *اللجنة التوجيهية* أن تراجع هذه الموارد وتقدم التوصيات وفقا لحاجات البلدان، وقد تدعو اللجنة التوجيهية الشركاء إلى إجراء مثل هذه المراجعات.

٥) **تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية**: تعزيز تنفيذ الهدف الرابع ورصده وتقييمه، واستخدام البيانات لتوجيه السياسات والاستراتيجيات:

أ- ينبغي أن تقوم *اللجنة التوجيهية* بتعزيز الدعم لبناء القدرات لتنفيذ الهدف الرابع، بينما تقوم *اليونسكو* وشركائها بالتنسيق بشكل فاعل لذلك الدعم لكل من الحكومات والمجتمع التعليمي (مؤسسات التعليم والتدريب والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور) والمجتمع المدني، فضلا عن الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى على مستوى المنطقة، والمساعدة في إنشاء آليات ناجعة للتنفيذ والرصد والتقييم.

ب- ستقوم *اللجنة التوجيهية* –خصوصا من خلال المساهمات المشتركة بين مجموعة العمل المعنية بالسياسات والاستراتيجيات ومجموعة العمل المعنية بالمراجعة والرصد والإبلاغ– واليونسكو بتعزيز التركيز على بناء القدرات في مجال وضع المؤشرات الإحصائية، وجمع البيانات وتوافرها، والإبلاغ، وكذلك ضمان الظروف الإطارية اللازمة للتنفيذ الفاعل.

ت- ينبغي على *الدول الأعضاء* التي تدعمها اليونسكو وغيرها من الجهات المشاركة في عقد الاجتماعات أن تضمن امتلاك المعلمين لجدول أعمال التعليم لعام ٢٠٣٠ وأن يتم تدريبهم على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل المواطنة العالمية.

٦) **إيلاء اهتمام خاص بالبلدان المتأثرة بالنزاعات**: الاعتراف بالظروف العسيرة للبلدان المتأثرة بالنزاع: ينبغي على *اللجنة التوجيهية* والأفراد أن يعززوا دعم البلدان المتأثرة بالنزاع ويدعمونها وأن يولوا اهتماما خاصا بتلك البلدان.

الخطوات التالية

سوف تركز مجموعة العمل المعنية بالسياسات والاستراتيجيات وتوجه عملها نحو "كيفية" تنفيذ المجالات العامة المحددة خلال اجتماع يونيو ٢٠١٧ وبشأن تعزيز التنسيق مع مجموعات العمل الأخرى.

- تتمثل أولوية مجموعة عمل السياسات والاستراتيجيات في **متابعة الرسائل التي أقرتها اللجنة التوجيهية في اجتماعها في يونيو ٢٠١٧** مع التركيز بشكل خاص على ١) تعزيز تنفيذ الهدف الرابع على المستوى الوطني، و ٢) تطوير القدرات لصياغة السياسات واستراتيجيات التنفيذ.
- سيعزز التركيز على سياسات واستراتيجيات أهداف معينة في اجتماعات مختلفة للجنة التوجيهية من وجود مناقشة متعمقة بهذا الشأن، وفي كل اجتماع، يستحسن تحقيق التوازن بين هدف يركز على مستويات تعليمية محددة، والأهداف المشتركة ووسائل تنفيذها، ومن المقترح أن يركز اجتماع اللجنة التوجيهية ٢٠١٨ في فبراير ٢٠١٨ على الهدف ٤-١ (تعميم التعليم الابتدائي والثانوي الشامل) ، والأهداف الشاملة ٤،٥ (العدالة والمساواة بين الجنسين)، و ٤،٧ (المواطنة)، ووسيلة تنفيذ الهدف ٤ ج (المعلمون)، ويمكن أن يركز اجتماع اللجنة التوجيهية القادم على الأهداف ٤-٣ و ٤-٤ و٤-٦ (المهارات اللازمة للحياة والعمل).
- بالتعاون مع مجموعة العمل المعنية بالمراجعة والرصد والإبلاغ، ستقوم مجموعة العمل المعنية بالسياسات والاستراتيجيات بالمتابعة ووضع الاستراتيجيات والإسهامات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى السنوي، وذلك سعيا لضمان أن يتم مناقشة التعليم أثناء ذلك، وتقدم المدخلات التي تربط التعليم بمجموعة من الأهداف التي يتم استعراضها كل سنة مختلفة.
- ستستفيد مجموعة العمل من التقرير العالمي لرصد التعليم، والتقارير الأخرى، والبحوث والدراسات المتاحة، ويجوز لمجموعة العمل أن تقوم بدراسات إضافية ومحددة بشأن المسائل المتصلة بعملها.

المرئيات الوطنية والإقليمية بشأن تمويل التعليم

أهداف الجلسة

قدمت الجلسة لمحة عامة عن المبادرات والتطورات الرئيسة في مجال التمويل العالمي للتعليم، بما في ذلك تجديد الشراكة العالمية من أجل التعليم، وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، واقتراح لجنة التعليم بإنشاء مرفق تمويل دولي للتعليم. كما تضمنت الجلسة مجموعة من التوصيات بشأن التمويل المحلي وبيانات التمويل والمساعدة الإنمائية الرسمية (الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف). بالإضافة إلى ذلك،

أوصت اللجنة التوجيهية بالدعم لتجديد الشراكة العالمية من أجل التعليم وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" ودعم دعواتهما إلى زيادة التمويل.

وكان أبرز ما ناقشه العرض ما يلي:

- أكد صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم أن تمويل التعليم ينبغي ألا ينظر إليه على أنه منفصل عن قضايا سياسات التعليم الأخرى، وينبغي أن يظل مسؤولية عامة رئيسة.
- يكمن التحدي الماثل أمام تمويل التعليم في أن الإنفاق على التعليم سيحتاج إلى زيادة من ١،٢ تريليون دولار سنويا إلى ٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠ في جميع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل لتأمين جيل متعلم، ومن خلال التوسع في هذا المستوى من التمويل، يمكن للبلدان توفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، فضلا عن سنتين من التعليم قبل الابتدائي الممول من القطاع العام.
- أوضح صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" أن تمويل التعليم في الأوضاع الإنسانية يتطلب نهجا غير تقليدية تتطلب حلولا مستدامة وسريعة وحساسة للصراعات والأزمات – في كثير من الأحيان بطريقة سياسية واستراتيجية.
- لا يزال المرفق الدولي لتمويل التعليم الذي اقترحته لجنة التعليم في مرحلة التصميم، ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف للحصول على مجموعات تمويلية كاملة تقدم أموالا بشروط ميسرة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض.

التوصيات

في ضوء التحديات التمويلية، تؤيد لجنة الهدف الرابع الرسائل الرئيسة التالية بشأن تمويل التعليم، وتلتزم بالدعوة لها مع أصحاب المصلحة المعنيين باستخدام مجموعة متنوعة من الطرائق.

١. التمويل المحلي

- ينبغي على الحكومات زيادة الإيرادات العامة بطريقة منصفة وتخصيص المزيد من هذه الإيرادات الإضافية للتعليم وإعطاء أولوية الإنفاق على الفئات المهمشة، وينبغي تخصيص حصة من فائض الإيرادات من النمو الاقتصادي أو من الحيز المالي الأكبر لقطاع التعليم، مع التركيز على ضمان تمويل التعليم الأساسي بصورة كافية من خلال الإنفاق العام.
- ينبغي على الحكومات أن تعطي أولوية التخصيص والإنفاق على الموارد التعليمية بطرق تركز على زيادة الإنصاف ودعم الفئات المهمشة والأطفال المحرومين.

٢. بيانات التمويل

- ينبغي على الحكومات أن تحسن عملية توافر بيانات التمويل ورصدها وشفافيتها واستخدامها – مصنفة حسب القطاعات الفرعية للتعليم – بما في ذلك بيانات عن حجم وهدف التكاليف الأسرية للتعليم والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. كما ينبغي عليها أن تفعل ذلك من خلال مزيد من التدقيق في نفقات التعليم، وزيادة بناء القدرات في استخدام البيانات للاستنارة بها في وضع السياسات والتنفيذ وزيادة الاستثمار في أدوات أكثر فاعلية لتتبع الإنفاق العام على التعليم.
- ينبغي على الحكومات أيضا أن تتخذ خطوات لفهم حجم وهدف التكاليف الأسرية للتعليم الأساسي، وأن تتخذ خطوات لتخفيف العبء المالي على الأسر، ولا سيما الأسر الأشد فقرا وضعفا.

٣. التمويل الثنائي والتمويل متعدد الأطراف للتعليم

- ينبغي على الحكومات والجهات متعددة الأطراف المانحة (بما في ذلك المصارف الإنمائية متعددة الأطراف) أن تزيد حصة المساعدة الإنمائية المخصصة للتعليم بنسبة تصل إلى ١٥ في المائة، مع توجيه الدعم إلى البلدان الأشد احتياجا.
- ينبغي على المانحين أيضا أن يستكشفوا أدوات تمويل مبتكرة لتحفيز التمويل الجديد والإضافي للتعليم الذي يمكن أن يضاعف المساعدة الإنمائية الرسمية الضئيلة، ولذلك ينبغي على المانحين أن يدرسوا عن كثب فرصة إنشاء مرفق

تمويل جديد للتعليم بمجرد توافر المزيد من التفاصيل عن هيكله التشغيلي وأثره المحتمل على تمويل القطاع.

- ينبغي على الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف أيضا أن تزيد من نصيبها من المعونة الإنسانية المخصصة للتعليم مع تعزيز قدرة النظم التعليمية على الصمود وتعزيز القدرات الوطنية، من خلال دعم السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين ربط المعونة الإنسانية والإنمائية، وينبغي أن يشمل ذلك الجهود الرامية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية تدريجيا لتحقيق هدف الأربعة في المائة الموصى به للتعليم في مجال المعونة الإنسانية.

٤. تجديد الشراكة العالمية من أجل التعليم

- ينبغي على الجهات المانحة الثنائية والخيرية والقطاع الخاص زيادة تمويلها للشراكة العالمية من أجل التعليم لتصل إلى ملياري دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل تمويل المنح بالكامل ل ٨٩ بلدا من البلدان الشريكة المؤهلة.

٥. صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"

- يجب على المانحين تقديم ٣،٨٥ مليار دولار لدعم صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" بحلول عام ٢٠٢٠ بالتكامل مع الشراكة العالمية للتعليم وآليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة.

الخطوات التالية لمجموعة العمل المعنية بالتمويل

- خلال ال ٦ – ١٢ شهرا القادمة، ستقوم مجموعة العمل بإعداد وثيقتين توجيهيتين استراتيجيتين هما: ١) ورقتان بشأن التمويل المحلي لأغراض الدعوة، و ٢) ورقة عمل أو مناقشة بشأن التمويل المبتكر.
- يمكن لفريق العمل المعني بالتمويل أن يستكشف الأعمال والتوصيات المحتملة بشأن: البيانات الوطنية لتمويل التعليم مع التركيز على تكلفة التعليم للأسر المعيشية وإضفاء الطابع التجاري على التعليم والآثار المترتبة على الإنصاف.

مجموعة العمل المعنية بالمراجعة والرصد والإبلاغ للهدف الرابع[٦]

أهداف الجلسة

تهدف الجلسة إلى إقرار مجموعة من التوصيات المتعلقة بالمراجعة والرصد والإبلاغ، وقدمت معلومات مستكملة عن: ١) وضع أطر عالمية لرصد أهداف التنمية المستدامة والهدف الرابع على وجه الخصوص، ٢) متابعة توصيات تقرير الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٦، ٣) تقارير الأمم المتحدة من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

ونظرت الجلسة أيضا في المعايير والقضايا من أجل تحديد الأولويات المحتملة للمؤشرات ووضع مؤشر عالمي للريادة، وعند قيامها بذلك، درست أيضا مسألة وضع معايير مرجعية للمؤشرات التي يمكن تحديد أولوياتها.

وأخيرا، تطرقت الجلسة إلى دور آليات الرصد الإقليمية القائمة على المبادرات الجارية، والطرق الممكنة لدعم تلك الجهود فضلا عن إمكانية تطبيقها على المناطق الأخرى.

أبرز ما تطرقت له العروض والمقترحات للخطوات المستقبلية للجنة التوجيهية

ناقشت العروض المجالات الستة ذات الأولوية التي حددتها مجموعة العمل: (١) إنشاء بيانات عالمية لرصد الهدف الرابع ؛ (٢) مدخلات اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ (٣) متابعة توصيات تقرير برنامج الرصد العالمي، (٤) وجهات النظر بشأن آليات الرصد الإقليمية؛ (٥) تحديد أولويات المؤشرات ووضع مؤشر عالمي للريادة، (٦) وضع معايير مرجعية، وقد تم وضع نقاط الإجراءات الخاصة باللجنة التوجيهية في جميع المجالات فيما عدا المعايير المرجعية حيث رأت اللجنة أن هناك حاجة إلى مزيد من التفصيل والتفكير. قررت اللجنة التوجيهية إضافة توصية بشأن التمويل وتنمية القدرات المتعلقة بالمراجعة والرصد والإبلاغ.

[٦] تتألف مجموعة المراجعة والرصد والإبلاغ من ١١ عضوا + رئيسان مشاركان (معهد اليونسكو للإحصاء وتقرير الاجتماع العالمي للتعليم)، وحضرت مجموعة العمل مؤتمرين عبر الهاتف واجتماعا مباشرا.

إنشاء بيانات عالمية لرصد الأهداف التنموية

استنادا إلى اتفاقية مجموعة التعاون التقني في أكتوبر ٢٠١٦، أقرت اللجنة التوجيهية الثانية قائمة المؤشرات الموضوعية ال ٢٩ (التي تشمل المؤشرات العالمية ال ١١) للإبلاغ عنها في عام ٢٠١٧. ٢٢ من تلك المؤشرات تتطلب مزيدا من التطوير والعمل المنهجي وجمع البيانات والمراجعة المسبقة قبل أن تكون جاهزة للرصد. تم تطوير ١٥ من هذه المؤشرات من قبل مجموعة عمل التعاون التقني المعنية بتطوير المؤشرات، وسيتم تطوير السبعة المتبقية التي تقيس نتائج التعلم من قبل مجموعات العمل التابعة للتحالف العالمي لرصد التعلم.

متابعة اللجنة التوجيهية:

- تقديم التغذية الراجعة إلى مجموعة التعاون التقني بشأن توجهها الاستراتيجي على النحو المبين في تقرير المجموعة إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠.
- دعوة مجموعة التعاون التقني إلى إعداد تقرير بحلول نهاية عام ٢٠١٧ عن حالة التنمية وتوافر مؤشرات الهدف الرابع بما في ذلك: أ) وضع الخطط، وتقييم الموارد اللازمة لتمويل وضع الصيغة النهائية للعمل المنهجي والتشغيلي على المؤشرات العالمية بحلول ديسمبر ٢٠١٨؛ (ب) المراجعات المحتملة للمؤشرات العالمية والموضوعية الحالية، وينبغي أن يتضمن هذا التقرير أيضا تحديد المؤشرات الإضافية المحتملة التي سيوصى بها للاستعراض الرئيس للمؤشرات في عام ٢٠١٩.
- تعزيز الدعوة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والشركاء في التنمية، ولا سيما ممثلي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، للمشاركة في مجموعة العمل المعنية بالمراجعة والرصد والإبلاغ، ومجموعات العمل التابعة لمجموعة التعاون التقني، ومجموعات العمل التابعة للتحالف العالمي لرصد التعلم.

مدخلات اللجنة التوجيهية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تعد اللجنة التوجيهية رسميا بأنها جزء من بنية أهداف التنمية المستدامة، وهي بالتالي مدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم تقرير كل سنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

متابعة اللجنة التوجيهية:

- بناء على الخبرة السابقة في مجال الإبلاغ، يقترح على أمانة اللجنة التوجيهية ومكتبها استعراض عمليتي تقديم تقارير المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من حيث الكفاءة والفعالية قبل تقديم التقرير المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ بهدف :
  - تعيين مجموعة عمل المراجعة والرصد والإبلاغ مهمة إعداد ورقة للاجتماع المقبل للجنة التوجيهية التي ستحدد خيارات صياغة ومراجعة تقديم مدخلات المنتدى الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩.
  - الموافقة على المواعيد النهائية وإجراءات التحضير.
  - وضع مبادئ توجيهية للمحتوى مع الإشارة إلى الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها "مجالات التوجيه" و "توصيات السياسات" على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

تم التأكيد على أهمية بدء العملية في وقت مبكر، ومن شأن ذلك أن يتيح مشاركة الدول الأعضاء كحد أقصى في هذه العملية.

متابعة توصيات تقرير الاجتماع العالمي للتعليم عام ٢٠١٦

تقوم اختصاصات اللجنة التوجيهية بدعوة اللجنة إلى "استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات التعليم، استنادا إلى التقرير العالمي لرصد التعليم [...] لتقديم توصيات واتخاذ إجراءات علاجية حسب الاقتضاء، مع الاستمرار في المتابعة العالمية وآليات استعراض أهداف التنمية المستدامة".

متابعة اللجنة التوجيهية:

- مراجعة وتوضيح توصيات تقرير الاجتماع العالمي للتعليم لعام ٢٠١٦ التي يجب على اللجنة التوجيهية العمل بها مع الشركاء لضمان أن خصائص التعليم مدرجة في خطط الوزارات غير التعليمية ولتتبع فعالية التدخلات المتكاملة متعددة

القطاعات.

- دراسة كيف يمكن الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تقارير الاجتماع العالمي للتعليم الثلاثة القادمة لدعم قضية الهدف الرابع على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك مبادرات الأمم المتحدة واسعة النطاق، وكيف يمكن دمج التعليم في الاتفاقيات العالمية القادمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن المهاجرين واللاجئين.

الدور المحتمل للمنظمات الإقليمية في الرصد الإقليمي

في سياق هذه الجلسة التي تطرقت إلى "تعزيز الدعم الإقليمي لتنفيذ الهدف الرابع"، ركز هذا الجزء على دراسة الدور المحتمل للمنظمات الإقليمية في ***الرصد الإقليمي***. ويمكن أن يوفر المستوى الإقليمي مكانا مناسبا لرصد التقدم المحرز، لا سيما في الحالات التي تفتقر فيها البلدان إلى القدرات اللازمة للامتثال لمتطلبات الإبلاغ والبيانات المتعددة (الدولية).

<u>متابعة اللجنة التوجيهية:</u>

- تقوم مجموعة عمل المراجعة والرصد والابلاغ بالتنسيق مع مجموعة التعاون التقني وبالتعاون مع مكاتب اليونسكو الإقليمية والمنظمات الإقليمية بتحديد استراتيجيات وبرامج التعليم والتدريب الإقليمية ودون الإقليمية الحالية وأطر الرصد وآليات الإبلاغ الخاصة بها بهدف:

  - تحليل مواءمتها مع أطر الرصد العالمية والموضوعية للهدف الرابع.
  - فهم أوجه التداخل والاختلاف بين الأطر الإقليمية والعالمية المختلفة.
  - تحسين كفاءة العملية وتبسيط متطلبات الإبلاغ مع مراعاة مختلف مطالب البلدان بالاشتراك مع هيئات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية.

تحديد أولويات المؤشرات ومؤشر الريادة العالمي

جرت دراسة الأولويات من زاويتين: (ا) **التسلسل الممكن لتنفيذ مؤشرات الهدف الرابع على الصعيد الوطني** لتعكس أفضل صورة للسياق والأولويات الوطنية، و ٢) **تحديد أولويات المؤشرات**، أي زيادة فعالية الدعوة في مجال التعليم، من خلال مؤشر الريادة العالمي، وسوف يجمع هذا المؤشر بين ثلاثة جوانب رئيسة من غايات الهدف الرابع – المشاركة والتعلم والإنصاف.

متابعة اللجنة التوجيهية:

- دعوة مجموعة عمل المراجعة والرصد والإبلاغ إلى وضع مبادئ توجيهية ومعايير للبلدان لتتابع تنفيذ مؤشرات الهدف الرابع على المستوى الوطني.
- مطالبة مجموعة عمل المراجعة والرصد والإبلاغ بمواكبة التطورات المتعلقة بمؤشر الريادة العالمي وإبلاغ لجنة الدراسات حسب الحاجة بهذه التطورات من المنظور التقني والسياسي.
- مطالبة مجموعة عمل المراجعة والرصد والإبلاغ بإعداد تقرير عن المعايير المرجعية بناء على استعراض لمختلف المبادرات التي تم تنفيذها أو التي لا تزال جارية بشأن النقاط المعيارية لاجتماع اللجنة التوجيهية المقبل.

المعايير المرجعية

تدعو الفقرة ٨ ٢ من الهدف الرابع –من إطار العمل الخاص بالتعليم– إلى تشجيع البلدان على ترجمة الأهداف العالمية إلى أهداف وطنية مناسبة. ويمكن لهذه المعايير المتوسطة أن تبين التقدم المحرز في تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وأقرت اللجنة التوجيهية بالحاجة إلى مزيد من التفصيل والتفكير بشأن وضع المعايير المرجعية، ولم تعتمد توصية بشأن وضعها. عوضا عن ذلك، ستناقش مجموعة عمل المراجعة والرصد والإبلاغ المعايير المرجعية وإمكانية تحديد العتبات لمؤشرات الهدف الرابع وتحديد المفاهيم وكذلك دراسة جدوى لفائدة وضع معايير على مستويات مختلفة من الرصد (الجوانب الفنية والسياسية).

التمويل وتنمية القدرات من أجل الرصد

لمتابعة عمل مجموعة العمل المعنية بالتمويل، **تمت إضافة توصية جديدة بشأن التمويل وتنمية القدرات**، وتعد مسألة الملكية القُطرية أساسية (حيث أن عدم وجودها يمكن أن يعرض النظام برمته للخطر) وأن العديد من البلدان تفتقر إلى القدرات اللازمة للمشاركة بفعالية في كل خطوة من مراحل العملية.

- ينبغي أن تشترك اللجنة التوجيهية في الدعوة لضمان زيادة التمويل المخصص من جانب الحكومات وشركاء التنمية دعما لجمع البيانات واستخدامها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل.
- تطلب اللجنة التوجيهية من مجموعة عمل المراجعة والرصد والإبلاغ تحديد المبادرات ذات الصلة المتاحة لدعم تطوير القدرات الوطنية الإحصائية لرصد الهدف الرابع ضمن جدول أعمال التعليم لعام ٢٠٣٠، والاتصال بمجموعة التعاون التقني ومجموعة عملها المعنية بتطوير القدرات.

الدعوة والاتصال

أهداف الجلسة

قدمت الجلسة لمحة عامة عن دور الدعوة والاتصال الذي تضطلع به اللجنة التوجيهية للهدف الرابع، وقدمت تفاصيل عن الأنواع اللاحقة لأعمال الدعوة والاتصال التي ستقوم بها اللجنة، وتهدف إلى تحديد الاستراتيجيات الملائمة للدعوة والاتصال العالميين حول الهدف الرابع، وإعطاء الأولوية لعدد من اللحظات العالمية الرئيسة في ٢٠١٧–٢٠١٩ التي يمكن أن تقوم اللجنة التوجيهية من خلالها بالمشاركة في إجراءات الدعوة العالمية.

أبرز ما تطرق له العرض

تكمن قوة اللجنة التوجيهية في تحديد المواقف الجماعية والتوصيات الاستراتيجية الرئيسة ورسائل الدعوة في شرعية تكوين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مجموعة واسعة من الدوائر التعليمية، وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة –بصفتها منصة

متعددة لأصحاب المصلحة– هي في حد ذاتها وسيلة قوية للاتصال، وتقدم قنوات متعددة لتبادل المعلومات بشأن المواقف الاستراتيجية والتوصيات ورسائل الدعوة.

كما أكد العرض أيضا على أنه، بالإضافة إلى استهداف أصحاب المصلحة الرئيسين في مجال التعليم كممثلين في اللجنة التوجيهية، ينبغي أن يستهدف التواصل أيضا المجتمع الإنمائي الدولي واسع النطاق ليشمل مواضيع أخرى مع التعليم، ولا سيما حول عمليات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
وتهدف إجراءات الدعوة العالمية التي تضطلع بها اللجنة التوجيهية إلى **حشد الدعم العالمي للتعليم ضمن هيكل التنمية المستدامة واسع النطاق، والدعوة إلى تحسين التمويل الدولي** للتعليم، و**حشد الدعم للمجالات المهمة** في جدول أعمال الهدف الرابع التي قد تتلقى **اهتماما غير كاف**، مثل محو أمية الكبار، وتنمية مهارات الشباب والكبار، في منظور التعلم مدى الحياة.

وتسعى إجراءات الاتصال العالمية للجنة التوجيهية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إلى **زيادة الوعي العام للهدف الرابع**– و**تعزيز** فعالية **دور اللجنة التوجيهية وإنجازاتها** سواء بالنسبة للجمهور المتخصص أو العام، وذلك لتوفير المعلومات في الوقت المناسب بشأن تنفيذ وتنسيق الهدف الرابع وزيادة الشفافية ومساءلة حوكمة الهدف الرابع لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المواطنون.

كما تهدف **التوجيهات الاستراتيجية التي تقدمها اللجنة التوجيهية إلى الدول الأعضاء وشركائها** إلى تزويدهم بمشورة استراتيجية واسعة النطاق من أجل التنفيذ الفاعل لأهداف التعليم حتى عام ٢٠٣٠ على الصعيد القُطري، فضلا عن **تشجيع تنسيق** النهج بين الشركاء وتناغمه من أجل تنفيذ غايات والتزامات الهدف الرابع ورصدها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

الخطوات التالية

- وضع خطة لتعزيز رؤية الهدف الرابع واللجنة التوجيهية على مستوى الأمم المتحدة خلال اللحظات الرئيسة مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الفرص العالمية الرئيسة.
- وضع خطة لنشر الرسائل الرئيسة التي تنتجها مجموعات العمل الأخرى وطرحها.

- وضع مقترح لموقع إلكتروني يكون أداة فاعلة لتقاسم موارد الاتصال والدعوة الحالية والمستقبلية.

اجتماعات اللجنة التوجيهية

- **اجتماع اللجنة التوجيهية التالي**: يتم النظر في منتصف فبراير ٢٠١٨ حاليا باعتباره فترة ممكنة لتنظيم الاجتماع الرابع، ويقترح عقده لمدة يومين ونصف لإتاحة مزيد من الوقت لإجراء مناقشات جوهرية.
- ستعقد اليونسكو **حدثا رفيع المستوى للتعليم** بشأن "**مضي سنتين على الهدف الرابع**" في ١ نوفمبر ٢٠١٧ كجزء من مؤتمرها العام التاسع والثلاثين (٣٠ أكتوبر – ١٤ نوفمبر ٢٠١٧)، ومن أن المحتمل مناقشة مواضيع حول الحوكمة والمساءلة وتحسين التمويل، وستترأس اللجنة التوجيهية الاجتماع بصفتها رئيس مشارك.
- **الاجتماع العالمي للتعليم ٢٠١٨** سوف يستمر لمدة ٣ أيام وسيضم قطاعات تقنية ووزارية، ويقترح في البداية عقد هذا الاجتماع في أواخر عام ٢٠١٨ عندما تكون هناك بيانات لاستعراض التقدم المحرز في تقديم المساهمات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسيشارك في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠١٨ الجهات التالية: جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يشكلون جزءا من اللجنة التوجيهية (منظمات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص، ومعاهد البحوث، والمؤسسات، وممثلي الشباب، والمانحين)، ويجري استكشاف إمكانية إنشاء ١٠ دول أعضاء لكل مجموعة انتخابية إقليمية. ينبغي للأمانة أن تضع المشروع الأول لمذكرة المفاهيم اعتبارا من سبتمبر بما في ذلك الأهداف التفصيلية وجدول أعمال المؤتمر، وسيتم وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة المفاهيم خلال الاجتماع المقبل للجنة، ويتعين تحديد البلد المضيف.

- **تفاصيل العضوية**

  - ستعقد مشاورات **لتناوب أعضاء اللجنة التوجيهية** في مطلع عام ٢٠١٨، وسيتم تعين أعضاء جدد بعد الاجتماع الرابع للجنة في فبراير ٢٠١٨، ومن أجل الاستفادة من الخبرة المكتسبة بين المجموعات الإقليمية، أعربت عدة دول أعضاء عن أهمية استمرار العضوية و تجديدها.

  - تطلب الأمانة من كل **الوكالات المشاركة في الاجتماع شغل مقعد بشكل كامل في اللجنة التوجيهية**: أقرت اللجنة بأهمية المساهمة فيها وأشادت بقيمة جميع المشاركين في الاجتماع، وشجعت مشاركتهم الكاملة في اللجنة، ولكن، فقد تقرر عدم زيادة عدد مقاعد اللجنة التوجيهية لأن ذلك يتطلب مراجعة إطار العمل الخاص بالتعليم الذي كان يعتبر سابقا لأوانه. وعلاوة على ذلك، أكدت الدول الأعضاء على أهمية الحفاظ على محدودية المقاعد في اللجنة لكي يسهل إدارتها، وبناء على ذلك، تم رفض اقتراح زيادة عدد ممثلي الدول الأعضاء (من ٣ إلى ٤ ممثلين / مجموعة إقليمية) في اللجنة.

  - في حين أن اللجنة التوجيهية لم توافق على **منح الأعضاء المنتسبين مركزا دائما**، فإن الأعضاء المنتسبين الحاليين سيبقون جزءا من اللجنة ، بما في ذلك أعضاء مجموعات عمل اللجنة، حتى يتناوب الأعضاء التالين في عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى حضورهم اجتماع اللجنة المقبل في عام ٢٠١٨ كأعضاء منتسبين يشاركون مشاركة كاملة في مداولاتها.